الصباح الاقتصادية
12
العدد 1994 - السنة السابعة
الإثنين 3 محرم 1436 - الموافق 27 أكتوبر 2014
Monday 27 october 2014 - No.1994 - 7th Year

الهندي : السوق الكويتي قائم على مبدأ «إضرب وأهرب»

مؤشرات البورصة تختتم التعاملات بالأحمر

البورصة الكويتية

انهت المؤشرات الرئيسية للبورصة جلسة أمس – أولى جلسات الأسبوع – في المنطقة الحمراء، حيث حقق المؤشر السعري انخفاضا نسبته 0.44% بإقفاله عند مستوى 7382.19 نقطة مُحققا خسائر بحوالي 32.56 نقطة.

على الجانب الآخر، انهى المؤشر الوزني التعاملات على انخفاض نسبته 0.62% بإقفاله عند بمستوى 483.91 نقطة خاسرا نحو 3.02 نقطة، بينما تراجع مؤشر (كويت 15) في نهاية التعاملات بنسبة بلغت 0.94% بإقفاله عند مستوى 1179.56 نقطة خاسرا 11.21 نقطة تقريباً.

وتعليقا على جلسة أمس، قال الناشط الاقتصادي ومُحلل أسواق المال العربية والعالمية، جراح الهندي، أن تزول أمس كان متعمد ويمكن ملاحظة ذلك بمستوى السيولة المتواضع، فالهبوط مُفتعل ويظهر ذلك في ان بيع سهم او 10 لا يمكن ان يهبط بالمؤشر أكثر من 50 نقطة وبهذا الشكل.

واضاف "السوق الكويتي من بعد الأزمة لا يستحق الاستثمار لكنه قائم على المضاربات – اضرب واهرب – فالسوق يفتقد الثقة تماماً حتى يرى محفزات لدخول السوق من محافظ محلية أو خارجية. وبشكل عام تاثير الأزمة وزع الخوف في البورصة حتى مع توارد اخبار إيجابية عن الشركات، فالوضع في ظل غياب صانع السوق تكون القرارات فيه بصف المحافظ والمتداولين".

وبالنسبة لتداولات أمس، فقد بلغت الكميات عند الإغلاق 119.46 مليون سهم تقريبا مقابل نحو 187.73 مليون سهم نهاية الجلسة الماضية بانخفاض بحوالي 36.4%، فيما بلغ عدد الصفقات أمس 2939 صفقة مقابل 4247 صفقة بالجلسة السابقة، بينما تراجعت قيم التداول أمس لتصل إلى 15.1 مليون دينار تقريبا مقابل نحو 21.53 مليون دينار في الجلسة الماضية بانخفاض بحوالي 29.9%.

وتصدر سهم "أدنك" قائمة انشطة تداولات أمس على مستوى الكميات مع نهاية جلسة أمس بحجم بلغ 10.87 مليون سهم تقريبا جاءت من خلال تنفيذ 158 صفقة حققت قيمة تداول بنحو 337.82 الف دينار، مع استقرار للسهم عند مستوى 30.5 فلس.

على الجانب الآخر، تصدر سهم "بيتك" قائمة انشط قيم التداول بنهاية تعاملات أمس مُحققا قيمة بلغت 2.32 مليون دينار تقريبا بعد تنفيذ 101 صفقة على نحو 2.86 مليون سهم، مع تراجع للسهم بنسبة 2.44% بإقفاله عند مستوى 800 فلس خاسرا 20 فلس.

وبالنسبة لأكثر ارتفاعات أمس، فكانت من نصيب سهم "دلقان"، حيث حقق السهم أمس نموا نسبته 56.5% تقريبا، بينما تصدر سهم "الهلال" قائمة التراجعات بانخفاض بلغت نسبته حوالي 8.1%.

واحتل قطاع "المواد الأساسية" صدارة ارتفاعات القطاعات أمس، حيث حقق نموا بحوالي 0.21%، بينما سجل قطاع "التكنوجيا" أكبر الخسائر وانخفض مؤشره عند الإغلاق بنسبة 1.02% تقريبا.

«VIVA» تدعم الصندوق الخيري لدور الرعاية الاجتماعية

عادل محمد الرومي مع الوزيرة هند الصبيح

في اطار مبادرات شركة الاتصالات الكويتية VIVA الخيرية والاجتماعية الهادفة إلى تقديم الدعم ومد يد العون والمساعدة لكافة فئات المجتمع، قامت VIVA برعاية ودعم الصندوق الخيري لدور الرعاية الاجتماعية التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

وبهذه المناسبة، قال رئيس مجلس الإدارة عادل محمد الرومي: "لقد جاءت مبادرة VIVA لرعاية الصندوق الخيري إيمانا منها بأهمية العمل الإنساني والخيري في مواصلة اداء واجبها الاجتماعي كشريك رئيسي في تنمية المجتمع، وتقديم كل الدعم اللازم في اثراء العمل الخيري المجتمعي من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة." مضيفا: "ان VIVA لا تألو جهدا في تقديم الدعم ومساعدة كافة شرائح المجتمع وعلى وجه الخصوص الصندوق الخيري لدور الرعاية الاجتماعية لما يقوم به من مهام عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر، وتلبية احتياجات الأيتام والمعاقين عضويا ونفسيا، وترتيب زيارات الفرق الطبية للمسنين، وإقامة الدورات الفنية والتدريبية للرقي بالإنسان المعاق، فضلا عن مساعدته للايتام للانخراط في المجتمع بتحمل بعض الأعباء المعيشية الخاصة بأسرهم."

هذا وتلتزم VIVA بخدمة المجتمع الكويتي حيث كانت السباقة دوما في دعم مختلف فئاته من خلال مجموعة مبتكرة من البرامج والمبادرات الاجتماعية وذلك في اطار التزامها بالمسؤولية الاجتماعية منذ تاريخ تاسيسها عام 2008.

خلال فترة الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2014 وبزيادة قدرها 228 في المئة

البنك التجاري حقق أرباحاً صافية قدرها 25.3 مليون دينار

علي موسى الموسى

اعلن البنك التجاري الكويتي عن تحقيقه أرباحا تشغيلية قبل استقطاع المخصصات بمبلغ 73.5 مليون دينار كويتي وذلك عن التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2014 (72.8 مليون دينار كويتي في التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر2013) ، حيث تم تخصيص الجزء الأكبر من هذه الأرباح (ما يعادل 47 مليون دينار كويتي) كمخصصات محددة ومخصصات تقديرية احترازية مقابل محفظتي القروض والاستثمار، وهو ما ترتب عليه تحقيق البنك أرباحا صافية بلغت 25.3 مليون دينار كويتي لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2014 وبزيادة قدرها 17.6 مليون دينار كويتي أو 228% مقارنة بنفس الفترة من عام 2013 والذي حقق البنك خلالها أرباحا صافية بلغت 7.7 مليون دينار كويتي، كما بلغت ربحية السهم 18.0 فلس مقابل 5.5 فلس خلال الفترة المقابلة من العام الماضي.

وتعقيبا على النتائج المالية للبنك خلال التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2014 ، قال علي موسى الموسى رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي أن نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي محفظة القروض (NPL) والتي تعد احد أهم مؤشرات قياس جودة محافظ القروض لدى البنوك قد انخفضت للبلغ 0.90% كما في نهاية سبتمبر 2014 مقارنة بنسبة مقدارها 1.75% خلال الفترة المقابلة من عام 2013 (6.69% في نهاية عام 2011 ، 2.76% في نهاية عام 2012 و1.35% في نهاية عام 2013)، وأشار الموسى إلى الجهود المبذولة من قبل البنك للمحافظة على أدنى نسبة ممكنة خلال العام الحالي، ومنوها أن هذه النسبة تقل بشكل واضح عن معدلها في الجهاز المصرفي في دولة الكويت والتي بلغت 3.2% كما في نهاية عام 2013.

هذا وقد بلغ إجمالي المخصصات مقابل محفظة القروض المحتفظ بها لدى البنك 141.3 مليون دينار كويتي كما في نهاية سبتمبر 2014، لتصل نسبة التغطية بالمخصصات مقابل الأصول المتعثرة إلى 603% (92% في نهاية عام 2011 ، 169% في نهاية عام 2012 و 367% في نهاية عام 2013)، وتفوق هذه النسبة المعدل السائد في الجهاز المصرفي في دولة الكويت بل وتعد الأفضل على مستوى الجهاز المذكور. ويأتي ذلك في ضوء ما يهدف إليه البنك من بناء قاعدة متينة من المخصصات عن طريق تعزيز تلك المخصصات ومعالجة فاعلة تجاه أي مشاكل خاصة بمحفظتي القروض والاستثمار.

وأضاف علي الموسى أن حجم الموجودات الإجمالية للبنك بلغ 3.9 مليار دينار كويتي كما في نهاية سبتمبر 2014 (3.9 مليار دينار كويتي كما في نهاية ديسمبر 2013) . وبلغ إجمالي حقوق المساهمين 578.4 مليون دينار كويتي (553.0 مليون دينار كويتي بنهاية ديسمبر 2013)، فيما بلغ معدل كفاية رأس المال لدى البنك في نهاية سبتمبر 2014 نسبة مقدراها 18.16%، وهذه النسبة تفوق بكثير الحد الأدنى للنسبة المقررة من قبل بنك الكويت المركزي (بموجب تعليمات بازل 2) والبالغة 12%، وتتجاوز ضعف النسبة المقررة بموجب تعليمات لجنة بازل للرقابة المصرفية لمواصل البنك احتفاظه بقاعدة رأس مال قوية. هذا، ولاحقا لحصول البنك على موافقة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال، قام البنك بدعوة مساهميه والمستثمرين للاكتتاب في السندات الثانوية التي أصدرها البنك بقيمة 120 مليون دينار كويتي والتي سيغلق باب الاكتتاب بها بتاريخ 30 أكتوبر 2014 ، مؤكدا أن هذا الإصدار الذي سوف يؤدي إلى تعزيز القاعدة الرأسمالية للبنك ويعزز عملياته وأنشطة أعماله، علما بأن هذا الإصدار يعد الأكبر من نوعه في الكويت وهو الإصدار الأول المؤهل للاندراج ضمن الشريحة الثانية من رأس المال وبتوافق مع تعليمات بازل 3. وقد قام البنك بإصدار تلك السندات بهدف تلبية متطلبات نسبة كفاية رأس المال وفقا لتعليمات بازل 3 وليس بغرض إدارة السيولة.

وفي سياق آخر، قام بنك الكويت المركزي مؤخرا بإصدار تعليمات حول تطبيق معيار ونسبة الرفع المالي لدى البنوك على أن يكون الحد الأدنى لهذه النسبة 3%، على أن تدخل هذه التعليمات حيز التنفيذ اعتبارا من 2014/12/31. مع ذلك، فقد كان البنك يتابع هذه النسبة منذ أن قام بنك التسويات الدولية (BIS) في يناير 2014 بإصدار توصيات معدلة بشأن نسبة الرفع المالي. وكما في 2014/9/30، فقد بلغت نسبة الرفع المالي لدى البنك التجاري حوالي 10% وهي بذلك تتجاوز 3 أضعاف النسبة المقررة بموجب التعليمات المذكورة.

وبواصل البنك تحكمه بالتكاليف التشغيلية التي تعتبر إحدى الميزات التنافسية بالنسبة للبنك، وذلك بالاحتفاظ بواحدة من أدنى نسب التكاليف إلى الإيرادات بين البنوك الكويتية حيث لم تتجاوز هذه النسبة 26.9% خلال التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2014.

واختتم علي الموسى بأن ارتفاع مؤشرات الربحية وجودة الأصول وغيرها من المؤشرات إنما ترجع إلى السياسة التحفظية والحصيفة لإدارة البنك خلال السنوات السابقة والتي بدأت تؤتي ثمارها، مشيرا إلى استمرار البنك في انتهاج سياسة متوازنة تهدف إلى المحافظة على استقرار المؤشرات المنوه عنها وبما يحقق أهداف وطموحات المساهمين.

«تجارة» تعتزم الإعلان عن نتائج الأشهر التسعة بعد غد

اعلنت شركة التجارة والاستثمار العقاري (تجارة) بان مجلس ادارتها سوف يجتمع بعد غد الاربعاء في تمام الساعة 01:00 ظهرا، لمناقشة البيانات المالية المرحلية للشركة للفترة المنتهية في 30-09-2014.

وحققت الشركة بنهاية النصف الأول خسائر قدرها 156 الف دينار تقريبا مقابل خسائر بنحو 168 الف دينار في النصف الأول من العام الماضي، بتراجع في الخسائر تقدر نسبته بحوالي 7.1%.

وبلغت الإيرادات في النصف الأول من 2014 نحو 703.3 الف دينار منها 673 الف دينار تقريبا إيرادات تاجير تمثل حوالي 95.8% من إجمالي الإيرادات، بينما شكلت إيرادات الخدمات العقارية نحو 4.2% من الإجمالي حيث بلغت بنهاية الفترة حوالي 29.82 الف دينار.

وتتخصص الشركة في شراء وبيع الاراضي والعقارات ومبادلتها واقامة المباني والمجمعات التجارية والسكنية وايجارها واستئجارها، وادارة املاك الغير داخل الكويت وخارجها، وتاسيس الشركات ذات الاغراض المشابهه والاستثمار في اسهمها وادارتها ، بيع وشراء الاوراق المالية الخصة بالشركات التي تزاول اعمال شبيهه لحساب الشركة ، تطوير وبناء العقارات الخاصة بالشركة لحسابها وحساب الغير ، القيام باعمال الصيانه المتعلقة بالمباني والعقارات المملوكه للشركة بما في ذلك اعمال الصيانة وتنفيذ الاعمال المدنية والميكانيكية والكهربائية واعمال تكييف الهواء ، بما يكفل المحافظة على المباني وسلامتها ، وتملك ادارة الفنادق والنوادي الصحية والمرافق السياحية وايجارها واستئجارها ، تمارس الشركة انشطتها وفقا لاحكام الشريعه الاسلامية.

بنك الائتمان يدعم الحملة الوطنية لمكافحة سرطان الثدي

على مدى يومين متصلين استمرت الحملة التي نظمها بنك الائتمان الكويتي «التسليف سابقا» لمكافحة مرض سرطان الثدي بالتعاون مع مبرة رقية القطامي لسرطان الثدي وبدعم كامل ورعاية تامة من المدير العام للبنك صلاح مضف المضف.

البنك استهل هذه الحملة بتوجيه سلسلة من الرسائل التوعوية بشأن المرض وخطورته ومعدلات انتشاره عالميا وبين النساء في الكويت، وطرق وأساليب الوقاية منه ومدى أهمية الفحص المبكر والدوري المنتظم للثدي، كما وزعت الأشرطة الوردية (شعار الحملة) على الموظفين لوضعها تضامنا مع مرضى سرطان الثدي والجهات التي تعمل في مجال مكافحته.

وفي خطوة تالية نظم البنك حملة موسعة لجمع التبرعات المالية ودعم الجهود المبذولة لمكافحة مرض سرطان الثدي وتوفير الموارد المالية للمؤسسات الطبية والعلاجية العاملة في هذا المجال، وجاء ذلك بناء على موافقة من وزارة الشؤون الاجتماعية، وتضمنت بيع الحلوى والفطائر والـcup cake إلى الموظفين حيث سيتم تخصيص حصيلة البيع لصالح المبرة.

جاءت حملة بنك الائتمان بالتزامن مع «اليوم العالمي لمكافحة سرطان الثدي» التي تستمر انشطتها وفعالياتها على مدى شهر اكتوبر الجاري وفي اطار الحملة الوطنية التي تشارك فيها مؤسسات عدة في القطاعين الحكومي والخاص وعدد من جمعيات النفع العام ومؤسسات المجتمع المدني. وأكد البنك في بيان صحافي بهذا الخصوص ان مشاركته في الحملة تأتي انطلاقا من قناعته الثابتة بأهمية الاضطلاع بدوره الاجتماعي في خدمة قضايا المجتمع الكويتي وايمانا بأهمية تعميق التواصل مع مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية وضرورة تضافر الجهود للوقاية من الأمراض الخطرة ومواجهتها لا سيما مرض سرطان الثدي الذي يعتبر أكثر أنواع السرطان انتشارا بين النساء ويشكل هاجسا كبيرا للمرأة في كل دول العالم فضلا عن انه الأكثر شيوعا بين النساء الكويتيات، وقد شهدت معدلات الاصابة به ارتفاعا كبيرا خلال السنوات الأخيرة.

وأوضح انه استبق هذه الخطوة بتوجيه الدعوة إلى جميع الموظفين والعاملين في كل الأفرع وفي كل الأقسام والادارات إلى المشاركة في حملة التبرعات ومد يد العون والمساعدة إلى جهات الاختصاص لاستئصال هذا المرض الذي يهدد مستقبل الكثير من الأسر.

وأكد البنك أن التصدي لمثل هذه الأمراض يتطلب التعاون والتنسيق بين كل المؤسسات في القطاعين العام والخاص وبذل كل جهد ممكن لدعم الجهات العاملة في المجال ، مشيرا الى أهمية التوعية في الحد من معدلات الاصابة به .

في السياق ذاته جدد البنك تأكيده على انه سيواصل القيام بدوره في خدمة قضايا المجتمع الكويتي والتفاعل الايجابي والبناء مع احتياجاته ومتطلباته، لافتا إلى ان هذه الجهود تأتي في اطار رسالته ودوره الوطني الذي يقوم به منذ تاسيسه قبل أكثر من نصف قرن.

«البترول الوطنية» الأولى في الكويت في توفير الكهرباء والمياه

المطيري وقيادات البترول الوطنية يتوسطون أعضاء لجنة ترشيد الطاقة

هنأ الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية الكويتية المهندس محمد غازي المطيري كافة العاملين في الشركة بتحقيقهم «الإنجاز المتميز» على مستوى الدولة، بتصدرها وبامتياز جميع الجهات الحكومية في حجم الترشيد الكبير في استهلاك الطاقة الكهربائية والمياه على مدى السنين السبع الماضية منذ 2007 وحتى 2013.

ووجه المطيري الشكر للمشاركين في هذه الحملة للاستخدام الأمثل والأرشد للطاقة والمياه، وحيا جهودهم والتزامهم للوفاء بمسؤولية الشركة أمام المجتمع.

وأوضح أن «البترول الوطنية» تتبع الفصل السبل وأكفأ الظروف التشغيل في عملياتها، وهي تلتزم بالمشاركة الفعالة في الحملة الوطنية لترشيد استهلاك الطاقة والمياه لما لهذين الموردين من أهمية قصوى في نمو واستقرار البلد، وأضاف: «لذلك بدأنا العمل على الحملة التوعوية لترسيخ مفهوم وثقافة الترشيد لدى الموظفين مع وضع السبل والخطوات اللازمة للوصول إلى الهدف الأكبر في تحقيق التوفير على مستوى الاستهلاك العام في الشركة وفي الكويت إجمالا».

وشدد المطيري على أن تخفيض الأحمال الكهربائية الزائدة في مؤسسات الدولة والمنازل يظل مطلبا ملحا نظرا للاعتبارات المناخية والبيئية الصعبة في الكويت وفي هذه المنطقة على وجه العموم، مضيفا أن حسن استغلال الموارد المتاحة من الطاقة الكهربائية والمياه والبعد عن الإسراف سينتج عنهما وفر كبير في تكاليف الاستهلاك وتخفيض الأحمال الزائدة على محطات التوليد وشبكات نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية.

كما وجه المطيري الشكر إلى وزارة الكهرباء والماء لإطلاقها هذه المسابقة لتشجيع توفير الطاقة وخلق المنافسة بين الشركات والهيئات الحكومية كمبادرة وطنية تهدف إلى الحفاظ على موارد البلد بشكل يضمن استمرار الوزارة في تقديم خدماتها بالكفاءة المطلوبة تحت الظروف الصعبة السائدة.

واختتم الرئيس التنفيذي المهندس محمد غازي المطيري بالقول «أهنئكم جميعا على هذه المثابرة في أداء الواجب والالتزام المهني لتحقيق هذا الإنجاز الباهر الذي ينعكس أثره الإيجابي، ليس فقط على سير العمل في الشركة، بل يمتد ذلك ليصل إلى كل مستهلك وكل مرافق الإنتاج الرئيسية في الدولة، ويدفع بالشركة لتكون مثالا يحتذى لباقي الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية».

وفي هذا الخصوص، بين مدير دائرة تقنية المعلومات م. عبد العزيز الدعيج – رئيس لجنة الترشيد في الشركة – أن الوفر الذي حققته «البترول الوطنية» على مدى السنين السبع الماضية بلغ حوالي 648 مليون دينار كويتي، ونشأ الوفر عن تراكم ما يمكن تحقيقه من تكاليف التشغيل والوقود، ومبالغ الدعم الحكومي والمصاريف الرأسمالية التي ستتوفر للدولة.